إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية من أجل مقاربة سوسيو اقتصادية

د. علي سموك
أ. محاضر قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار–عنابة

مقدمة:

لقد ولّى زمن العلم من أجل العلم، والقرن الواحد والعشرون يفرض صيغ اقتصادية وثقافية واجتماعية جديدة لم تعبأ البقاء تحت وهم حياد المعرفة وتطبيقاتها. لن يعارض اليوم سوى عدد قليل من أخصائي سوسيولجيا الاقتصاد الفكرة التي تقول :إن الزمان والمكان كليهما من الحقائق، وأن معنى كل منها لا يمكن فهمه وإدراكه إلا في نطاق تشكيلات اجتماعية محددة.

ولو تطلعنا من منظور طويل المدى لأمكننا أن نعتبر عملية التغيير والتغير التي تسود العالم اليوم حدثا آخر من الأحداث المهمة في العملية الانتقالية الطويلة للرأسمالية الغربية، وبالتالي فالخيارات مفتوحة لدرجة لا يمكن معها تحديد الشكل النهائي الذي سوف يتبناه نمط الإنتاج الرأسمالي.

إن المعرفة الأساسية أو العلوم تنتشر في خريطة حياتنا اليومية بما في ذلك الإنتاج، بطرق شديدة التعقيد لا يمكن التنبؤ بها، ومنه فالتحديات الرئيسة في عالم اليوم وضمن ظاهرة العولمة، تتمثل بنشوء نظام اقتصادي منفتح تتراجع فيه حدود الزمان والمكان.

وبنشوء أقطاب تنافسية شرسة، تستند المنتجات والسلع فيها إلى آخر منجزات العلم والثقافة، وبالتالي الاعتماد شبه المطلق على القيم المضافة المكثفة المحتواة فيها، بل وفي أدوات الإنتاج ذاتها، الأمر الذي أدى إلى مزيد التركيز على الابتكارات، وإتاحة وسائل البحث للمبدعين والعاملين في مجال العلم والتكنولوجيات.

لقد انتقلت كثير من المجتمعات من طبيعتها الصناعية إلى ما يسمى مجتمع ما بعد الصناعة أو مجتمع المعلوماتية، مفرزا فكرا اجتماعيا وسوسيولوجيا معرفية تتمثل في تفجير المعلومات مصاحبا بوسائل وأدوات إنتاج معرفي تتصف بالتجدد المتسارع والمتنوع.

وبتعاظم نفوذ المعرفة وأدواتها ووسائلها وأساليبها الجديدة حتى تتوازى مع نفوذ الاقتصاد وتلتحم معه ولذلك تنامى تداول مصطلح مجتمع المعرفة، ولكن قلما يتم تناول طبيعة المعرفة كنتاج اجتماعي.

ومن ثم، فالعولمة ليست مجموعة ظواهر فرضت قيمتها المادية والرمزية على المجتمعات المتخلفة، بل هي حالة تطور معرفي نوعي من مراحل تطور العقل العلمي في المجتمعات الغربية، ليتجسد ويتمظهر في ممارسات الرأسمالية الحديثة وتجلياتها العالمية بصفتها نظاما أو تشكيلا اقتصاديا اجتماعيا.

إن ما يميز هذه المرحلة الاندماج بين عناصر العلم والتكنولوجيا والثقافة مع الاقتصاد ليعاد تشكيل Reformation علاقات العالم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

إن المعارف العلمية وتطبيقاتها الاقتصادية بوصفها عقلا جماعيا كما يشهد تاريخها كله، باتت تتضاعف مرة واحدة بمعدل 18شهرا كما تشير بعض التقديرات.

لطلك بات من الضروري على المجتمعات المعاصرة التي أدركت الدور الاستراتيجي والحيوي لاقتصاد المعرفة توجيه الجهد وتركيزه على بناء الرؤية التكاملية والشاملة لأنشطة مؤسساتها والسعي لتحقيق الترابط والتفاعل.

وهكذا يظهر أن النشاط الاقتصادي الراهن ينشئ طلبا قويا على المعرفة في البلدان المتقدمة ويحفز على إنتاجها، بينما تبقى منظومة المعرفة في المجتمع الجزائري معطلة والنشاط الاقتصادي فقيرا إلى المعرفة.

وفي ظل زخم وإكراهات هذا الوضع المحيط بالمجتمع الجزائري ومؤسساته، ألا يجدر التساؤل: ماذا ينتج المجتمع الجزائري من قيم معرفية؟ وأين يتموقع على الخارطة العالمية لإنتاج المعرفي؟ وما هي المشكلات والمعوقات التي تحول دون إقامة منظومة لاقتصاد المعرفة، وما نصيب الإنسان الجزائري ومؤسساته من هذه العملية؟ وما هي محددات الفجوة الإستراتيجية في التنمية البشرية؟.

أولا- المعرفة نتاج اجتماعي:

ترفض الباحثة اليابانية "كازوكو تورمي" المختصة في اقتصاد المعرفة، الرأي الذي يعتبر العلوم والتكنولوجيا قضايا مستقلة عن ثقافة أي مجتمع معين. فلكل ثقافة طرقها التقليدية الخاصة للوصول إلى المعرفة وللعمل، كما أن النقلة النوعية في تطبيقات المعرفة تعتبر عاملا من عوامل التقدم الديناميكي في المجتمع، وفي ظروف مواتية يمكن لهذا العامل أن يكون حافزا ممتاز لعملية الإبداع الداخلي.[1]

ومع هذا المنحى، يلتقي "روني ماهو" المدير الأسبق لمنظمة "اليونسكو" حيث يعتقد، أنه لا علمية للمعرفة إلا بالروح التي هي (أي المعرفة) من نتائجها، والتي تعطيها معنى لدى الإنسان ومغزى حين تطبيقها على الأشياء .فالعلم ليس شكلا من الصيغ والوصفات التي من تلقاء ذاتها، تمنح الإنسان سلطات مجانية على المخلوقات... ومشكلة التقدم التكنولوجي في البلدان التي مازالت تشكو من نقص في التنمية لا يمكن حلها جذريا باستيراد التقنية الأجنبية، أو التوطين العاجل للعلوم التطبيقية الجاهز بشكل من الأشكال .

فلا يمكن للتقدم أن يتحقق بصورة جذرية إلا بالخلق والدعم حسب سياق ينمو داخلنا في قلب الحقيقة الإنسانية للمجتمعات المعنية من الوجتين الثقافية والاجتماعية للعلم (...) إن العلم في حد ذاته مجتمع.. مجتمع يحتوي على شيء رائع، هو امتلاكه، وبذلك فهو يعد ويشكل إنسانية الغد، لكن لا يستطيع هذا المجتمع البزوغ والازدهار في أي سياق كان.

ومن ثم فكل فعل للثقافة والعلم، أيا كانت مادته أو وسائله أو دوافعه أو حجمه أو ظروفه هو أساسا فكرة من الإنسان حول الإنسان.

ويضيف في مقام آخر قائلا: ودون أن نهمل مبدأ العلاقة الرجعية بين العلم والثقافة في إطار البناء الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية ومنظومتها القيمية، فإن العلم لا يمكن نقله لأنه نسق لأنه نتاج نسق ثقافي في إطار البناء الاجتماعي لأي مجتمع. فالقيم الثقافية هي التي تحدد الفكر العلمي والإبداع والابتكار(...) فلا يمكنك شراء ولا نقل مثل هذه المخرجات OUTPUTS دون أن تتوفر لديك المدخلات INPUTS الثقافية التي تمكن من التفسير والفهم والإضافة في القيم الذاتية للمنقولات. وإلا فلن تشتري إلا لعبا [2].

لهذا فإننا نرى أحسن تحديد للتنمية هو ذاك الذي قدمه "ماهو" حيث كتب: التنمية هي العلم والتكنولوجيا ليسا المحرك الأول للتغيير الاجتماعي، فهما لا يعدوان أن يكونا الخميرة فقط أو المعجل لمثل هذه التغييرات الحاصلة بواسطة الجينات الوراثية للتغيير[3].

إن القيم الثقافية تجعل التغيير يسيرا من خلال تمكين الأفراد من إستعاب العلم والتكنولوجيا واجتناب أن يدعما الظلم الحاصل في تقسيم العمل، ذلك الظلم الذي أن يتولد عنه نظام من الطبقات مع تكنوقراطيين يعرفون "ماذا " ويجهلون " كيف" و" لماذا " وجموع من الأميين العلميين عاجزة عن المشاركة ديمقراطيا في نسق القرارات المهيمنة في تطور وتمويل العلم والتكنولوجيا. وهو الشيء الحاصل بالفعل في المجتمع الجزائري.

ومن ذاك نخلص إلى تلك المصادرة، والتي مفادها أن الإنسان يعتبر مركز أو بؤرة العلاقات الاجتماعية. كما أنه يعتبر أيضا نسق من التراكم عن طريق الأجيال المتعاقبة. وتتم

مراجعة العلوم وإنتاجها وتصحيحها وتكييفها وفقا للخبرة في استقلال ذاتي نسبي، انطلاقا من القاعدة (العلوم حكم نفسها)، وأن العلوم هي أكثر أنشطة الإنسان موضوعية وأشدها حسما. إلا أن إنتاج المعرفة هو المرحلة الأكثر رقيا من اكتساب المعرفة في أي مجتمع والمدخل الأكثر اتساعا. وينطوي إنتاج المعرفة على امتلاك المجتمع المعني القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي ينهل منه البشر جمعا[4].

إننا أمام حالة من التطور المعرفي النوعي من مراحل تطور العقل العلمي في المجتمعات الغربية، يتجسد ويتمظهر في ممارسات الرأسمالية الحديثة وتجلياتها العالمية بصفتها نظاما أو تشكيلا اقتصاديا اجتماعيا، يمثل الانفجار المعلوماتي فيه ظاهرة استدلالية ليست بيسيرة الإدراك، حيث أصبحت تقنيات التعامل مع المعلومات من ضرورات البقاء، كما أصبحت المعلوماتية أداة أساسية للبحث العلمي وتنمية المعارف من جهة، وموضعا للبحث العلمي من جهة أخرى[5].

حيث تطورت تقنياتها المختلفة من شبكات تناقل المعطيات إلى طرق التحزين والتوزيع والبحث والاسترجاع وصولا إلى الذكاء الصناعي والعديد من التطبيقات المعقدة .وبناء على ذلك، ليس من المستغرب أن نجدها تحتل مكان الصدارة في الاستراتيجيات الحديثة للبحث العلمي. كذلك الأمر بالنسبة للاتصالات، فالاستثمارات الهائلة على الصعيد العالمي في مجال تقنيات وشبكات الاتصالات الرقمية تحتل المرتبة الأولى. كما أن التنافس يتسارع وبشراسة في البنى التحتية والخدمات الحديثة لتصبح أهم الموارد الجديدة. وفي السياق ذاته، أدى تبدل أدوات ووسائل المعرفة إلى تغيير نمط وطبيعة كل النشاط الاجتماعي، وبدأت معالم ترسيخ أنماط العولمة وما تبعها من تقليص دور الدولة الوطنية ومؤسساتها المحلية[6].

ومما تقدم يجدر الوقوف عند حال إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري في المجالات العلمية والتقنية والأدبية والفنية؟ وما هي العوامل الفاعلة في تكوين الوضع الراهن؟

ثانيا– الجزائر المجتمع – الاقتصاد– المعرفة

أ– المجتمع:

لقد بينت الدراسات حول تاريخ المعرفة أن المعرفة وتطبيقاتها ليست متغيرا مستقلا أو عاملا ولكنها ميزة أساسية في النظام الاجتماعي. ومن ثم يجب إدراك الارتباط الوثيق للتكنولوجيا بالمجتمع والعقول التي أنتجتها[7].

يعتبر المجتمع الجزائري حقلا لتنظيرات عدة .فإذا حذفنا تلك المجازفات التعميمية والإحالات التنميطية في سوسيولوجيا الجزائر، تشير إلى العديد من أشكال الانشقاق

الاجتماعي أو عدم التكامل والتعددية الموجودة ويتمظهر في صور شتى، منها: عدم التكامل الوطني، عدم التكامل الإقليمي، عدم التكامل القيمي، عدم التكامل السلوكي، وعدم التكامل بين النخبة والفئات والطبقات الاجتماعية .ويجسد هذا غياب الإجماع حول هوية واحدة في المجتمع ومؤسساته .كما يشير إلى تعدد الولاءات والانقسامات التي قد تشكل تهديدا للكيان الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية ذاتها.

وكتلخيص مكثف للملامح العامة للمجتمع الجزائري يمكن عرض الخصائص التالية:

1. أهمية النسب، ويكشف النسب القبلي.
2. اللامركزية وتكشف تشتت السلطة.
3. اللاتراتبية.
4. عدم التخصص.
5. الإرادة في الاستقلال.
6. الحرية الفردية محدودة.
7. احتقار المهن والفنون[8].

كما أن موروثنا من وسائل إنتاج وأنماط معيشية وسلوكات وثقافة شفهية مؤطرة باعتبارات قرابية أو أخلاقية، تنتمي إلى طبيعة رعوية أو شبه ريفية تمجد العصبية الفئوية وتوقف العقل عن إبداعه[9].

فمؤسسات المجتمع الجزائري يحتشد فيها أفراد يتشابهون في المعرفة والخبرات .ودوافع العمل فيها ليست اقتصادية إنتاجية، مع الاحتقار للتنظيم والاحتراف[10].

تلك هي بعض الأسباب لتخلف بنياتنا وأنساقنا العقلية ولعجزنا عن مواجهة التحولات التي تقابل المجتمع الجزائري منذ عقود من الزمن والعجز المزداد خطورة شيئا فشيئا.

ب- الاقتصاد:

مادام الاقتصاد هو قبل كل شيء قيم ومفهوم مجتمع ورؤية بدونها تستحيل التنمية. إذا لا يمكن للفكرة القائلة أن الاختيار الاقتصادي لا يخضع إلا لاعتبارات اقتصادية، إذ يتضح أكثر فأكثر، أن انعكاسات هذا الاختيار وكذا جوانبه الثقافية لا تقل أهمية عن غيرها من الجوانب الاقتصادية. ومن ثم يتعين علينا أن نعرف ما هي القيم الثقافية التي أنتجتها السياسة التنموية في الجزائر، حيث تبدو هذه القيم في الأساس متعلقة بالترشيد الاقتصادي الغربي بمفهومه الأوسع؟[11].

لقد شكل التصنيع الكيفية المناسبة في اعتقاد القائمين على مشروع التنمية، وبالتالي

مشروع المجتمع المنشود، ومنه معالجة التناقض بي التكوين الاجتماعي الجزائري وبقايا الموروثات.

إن الهدف المعلن لإسراتيجية التصنيع، إدخال الطاقة الاقتصادية المؤممة في إطار بناء قواعد اقتصاد وطني مستقل. كما أن سياسة التصنيع الجزائرية أعطت الأسبقية لبناء مؤسسات تركيب تنظيمي قوي للرأسمال، لها الأفضلية بأن ترسي قواعد البناء التحتي الصناعي الوطني، وفي نفس الوقت لامتصاص أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، مع تجنب تعميم العلاقات الرأسمالية. ومنذ ذلك الوقت، دخل النمو الصناعي نتيجة التأميمات المبرمجة في إستراتيجية التطور الاقتصادي في تناقض مع مختلف بنى ومنظومات المجتمع الجزائري.

إن النموذج التنموي الجزائري، ما يزال مؤطرا بالعقيدة التنموية (الدوغمائية)للفاعلين في السلطة، ويقوم على ثلاثة قواعد (رأس المال، والمواد الخام، والقوى العاملة) وهي مجتمعة تشكل قوام الإنتاج. هذا النموذج أصبح متجاوزا عند الدول التي انتقلت إلى ما يمكن أن نطلق عليه مجتمع المعلومات أو المجتمع المبني على المعرفة.

ولذلك يجدر التساؤل لماذا أصبح نموذج التنمية الإنتاجي متجاوزا؟

ببساطة، لأن العناصر المتكون منها لا مستقبل لها. فالمواد الخام بما فيها النفط ستعوضها الموارد البشرية المكونة والمعتمدة على المعرفة. أما رأس المال فأصبح أمرا ثانويا، لأن كبرى المشاريع أصبحت تتطور بسرعة لاعتمادها على المعلومات أكثر من اعتمادها على أموال باهظة، بل قد يكون رأس المال متواضعا.

ويمكن القول أيضا أن خبرة الجزائر في نقل وتوطين التكنولوجيا كانت غير فعالة بدلالة الناتج الاقتصادي.

ومن معالم ضعف البنية الإنتاجية الجزائرية، علاوة على هيمنة نمط اقتصاد الريع، القائم على استنزاف الثروات الطبيعية، وأن بقية أوجه النشاط الأخرى بدائي، حيث تنعدم فيه الصناعات المجسدة للمعارف المتطورة .ويدل هذا على قلة الحاجة للمعرفة وتطبيقاتها المتغيرة باستمرار.

ج- المعرفة:

لا تمثل العلوم والتكنولوجيا مجموعة من الوصفات الجاهزة أو المعطيات الجامدة، بل إنها طريقة في التفكير، وتتناول هذه الأخيرة بالضرورة الأمور الأساسية في البيئات الإنسانية وفي الإنسان ذاته[12].

يمكن النظر إلى الثقافة الجزائرية من وجهتين الثقافة العالمة من وجه أول، والثقافة الشعبية من وجه ثان. ويقصد بالثقافة العالمة جملة الأدوات الفكرية والمفاهيم والنظم الشاملة والقيم التي تحكم منظومة الفكرة والفعل أو النظر والممارسة في الواقع المشخص للفرد والمجتمع[13].

بهذا التحديد نقول في سياق الثقافة الجزائري: إن التراث الفكري هو مكون أساسي من مكونات الثقافة، وأن اللغة هي الحامل الأداتي لها، وأن الدين هو المنظومة الإعتقادية الرئيسية الشاملة التي توجد حياة هذه الثقافة[14].

أما القيم الأخلاقية والاجتماعية والسياسية، فهي التي تحكم الفعل وتوجهه في منظومة الثقافة الجزائرية. ويعني ذلك أن التراث الفكري الجزائري يطرح اليوم مشكلات معرفية أساسية، وذلك لاتصاله بالمعرفة ومناقضته لها في آن واحد، فهو متصل بالمعرفة لأنه متصل باللغة والدين وبالعلوم وبالثقافة، وهو مناقض لها لأن النظر فيه لا يجري في غالب الأحيان وفق مطالب العلم، وإنما تكتنفه العاطفة والهوى والأماني والتمجيد وإغفال الواقع العياني والحقائق المشخصة.

ويمكن رد أسباب فشل إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري للاعتبارات السوسيولوجية التالية:

1- الانفصام بين الفكر والواقع.

2- هيمنة الأطروحات الفكرية التي تنطلق من رؤية لا تاريخية لأبعاد الزمان والمكان وتبدل المراحل.

3- تفسيرات مغلقة لنصوص نظرية تسمو على الواقع.

ثالثا: في إشكالية الأزمة:

يعتمد اقتصاد المعرفة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد أهم محاولا تقدم الشعوب وزيادة دخلها الوطني والنهوض باقتصاداتها بالإضافة إلى إحداث طفرة تنموية في الجوانب الاجتماعية والثقافية والخدمية والسياسية [15].

يصنف المجتمع الجزائري في خانة الدول الأكثر تخلفا في مجال الاستفادة من التكنولوجيا وتوطينها والإبداع فيها.

فقد دخلت الجزائر القرن الحادي والعشرين بأنماط مختلفة من الإنتاج وعلاقات الإنتاج، يمكن أن تصنف ضمن أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية، و التي تضم خليطا من بقايا النظام القبلي والاقتصاد الريعي، والربح السريع والاعتماد شبه التام على الموارد الطبيعية

خاصة النفط الخام.

ومن ثم لم يعد لدينا الوقت ولا مناهج البيداغوجيا اللازمة لهضم وإدماج مراحل السبق العلمي والتكنولوجي وتطبيق نتائج هذا التقدم بشكل توافقي اجتماعيا وثقافيا.

بحيث أن جزء كبير من هذه الفجوة نابع من وتيرة التغير العلمي والتكنولوجي بالنسبة لركود المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مواجهة هذا التطور.

ومنه، يمكننا أن نقتحم القرن الواحد والعشرين بفكر سياسي عتيق ومؤسسات اجتماعية مؤطرة بالعصبية القبلية والخطاب الإيديولوجيات الميتة؟.

ما يمكن قوله أيضا، أن تجربة الجزائر في نقل وإدارة وتوطين التكنولوجيا لم تكن بالمستوى المطلوب على الرغم من وضع نقل التكنولوجيا وإدارتها وتوطينها شكل الأولية في وقت مضى.

إلا أن اقتصار سياسات التصنيع الجزائرية على مفهوم اقتناء وسائل الإنتاج وعدم الاهتمام بالسيطرة التكنولوجيات وتوطينها كان معناه أن تقادم التكتولوجيات المستخدمة في المشروعات الإنتاجية خولها إلى مؤسسات غير قادرة على المنافسة لجأت الدولة حينها إلى تطبيق الحلول الحمائية، حيث تحولت تلك المؤسسات إلى عبء، وعامل استنزاف للثروة الوطنية.

كما يشير مؤشر انخفاض الإنتاجية إلى أن المجتمع الجزائري لم يبلغ المستوى المأمول في توطين التكنولوجيا المستوردة مجسدة في سلع، وهذا طبيعي في ظل غياب سياسات وطنية للعلم والتكنولجيا تؤدي إلى قيام نظام وطني فعال للابتكار، حيث تساعد التكنولوجيا أيضا في توسيع خيارات الناس الاقتصادية وفي حل مشاكلهم الاجتماعية [16].

فالتكنولوجيا وثيقة الصلة بالعلوم العصرية والبحث العلمي وهي تتطلب احتراما حقيقيا للعلم والمعرفة من جانب المجتمع. وبالتالي الرغبة الصادقة في استمرار مواكبة التقدم العلمي في العالم وتطوير منظومة فاعلة لتشجيع الباحثين الجزائريين.

في الوقت الذي تظهر الدول المصنعة أقل ميلا واستعدادا للمشاركة في تقاسم ثمار تقدمها وتطورها العلمي والتكنولوجي بعد أكثر من قرنين من التطور والتراكم والمضاربة الرأسمالية[17]. ومن المعقول أن الذين أنتجوا تكنولوجيات اليوم سوف ينتجون تكنولوجيات الغد وأن هذه الأخيرة سوف تتأثر بقوة بالتكنولوجيات التي سبقتها.

إن هذه الظاهرة البسيطة تفسر في وقت واحد تبعية البلدان النامية للعالم الغربي وللتكنولوجيا الرأس مالية. إن السؤال الكبير إذن هو: ما الذي يجب أن يقوم به المجتمع

الجزائري ومؤسساته لبناء ذلك الارتباط الدقيق بين الرأسمال والتكنولوجيا والتحول نحو نمط إنتاج المعرفة ؟.

رابعا: محددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية

كثيرا ما تحصر الأدبيات الكلاسيكية مفهوم الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية في ذلك الفرق بين المخطط والفعلي، أي حجم الانحراف المتحقق بين مضامين الخطة الاستراتيجية المستقبلية وبين ما تحقق من أداء فعلي.

إلا أن الطرح الحديث للمفهوم يتمثل في ذلك الفرق أو الاختلاف بين الهدف المستقبلي المطلوب إنجازه وبين الحالة المستقبلية المتوقعة، أي أنه يتعامل مع المستقبل وهذا ما يتفق مع المفهوم الاستراتيجي، التي تدفع بالفريق الاستراتيجي للبحث بوقت مبكر عن البديل الاستراتيجي الأمثل والذي يمثل أسلوب للعمل المستقبلي الذي يستند على النظرة التحسبية لتضييق الفجوة الاستراتيجية المتوقعة.

وبناءا عليه، ليست المشكلة الحقيقية هي كيف نجعل الناس فعالين في عالم الإنتاج المتغير، بل إنما المشكلة الحقة هي ماذا يفعل الناس بالإضافة إلى الإنتاج؟ ومن ثم من المستحيل الجمع بين الفعالية في الإنتاج المتغير والسلبية.

هناك حقائق كثيرة توحي بأن الفجوة المعرفية تنمو وتتسع في مجال التكنولوجيا المتطورة -خاصة الرقمية- بين الجزائر وباقي الدول المتطورة، حيث تحتل الجزائر ذيل الترتيب في مجال عدد مواقع ومقاهي الأنترنيت وفي عدد مستخدمي الشبكات والأجهزة الرقمية وفي عدد المواقع التي تنتج المعلومات الصالحة للتعميم على شبكات الأنترنيت العالمية لتصبح مصادر موثوقا بها لنشر المعلومات أما نسبة مستخدمي الأنترنيت فهي 0,2 %من نسبة مستخدميها إلى المستوى العالمي.

وبما أن مواضيع البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيات لا تنحصر في المعلوماتية والاتصالات فهي تتداخل مع المهام الأخرى كالتعليمي والخدمات والتطبيقات المهنية، كون المتلقي الأول لمنجزات البحث يتمثل في الإطارات المتعلمة، ومن ثم، فإن دور الجامعات في البحث العلمي أصبح يشكل الأساس فيها، الأمر الذي استدعى تركيزا خاصا في هذه المحاضرة على واقع الجامعة الجزائرية ودورها في البحث العلمي، لاسيما أن تنمية الموارد البشرية تعد القاعدة الرئيسية والأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

أ -واقع البحث العلمي في الجزائر

بالرغم من التوسع الكمي في مجال التعليم العالي والبحث العملي والتكوين المتخصص .

إلا أن وضعه يظل متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في العالم النامي في وقت تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة تتعامل في إطارها البلدان المنتجة للمعرفة مع العلوم والتكنولوجيا بوصفها سلعا للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة على أسس غير متكافئة وخضوعها لعدد ضئيل من المؤسسات الكبيرة[18].

وفي ظل إكراهات الوضع تؤشر العديد من الإحصاءات لوضع متخلف وبائس للبحث العلمي. فالجزائر في السنوات العشر الأخيرة لم تخصص إلا ما قدره 0,27 %من ناتجها الإجمالي للبحوث العلمية بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من 3 % في البلدان المتقدمة، وهكذا لم تتجاوز حصة الفرد الجزائري من الإنفاق على البحث والتطوير واحد دولار ونصف الدولار في العام، أما بالنسبة لعدد العاملين في مجالات العلم المتقدمة، فنجد أن نسبة من يعمل في التخصصات الدقيقة من العلم، ضئيلة جدا.

فعلى سبيل المثال لا تتجاوز نسبة توزيع العلماء المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية لا تتعدى 0,5 % للجزائر، مقابل 36,6 %للأوروبيين، كما نجد أن التقدم والتطور مرتبطان ارتباطا وثيقا بعدد العاملين في البحوث والتطوير، ففي حين نرى أن عدد الباحثين لكل مليون من السكان يصل إلى 3391في الولايات المتحدة و 3082في اليابان و 360في إسبانيا و 308 في اليونان.

ورغم أن الترجمة تعتبر من القنوات الهامة لنشر المعرفة والتواصل مع العلم، فإن حركة الترجمة مازالت ضعيفة أو تكاد تكون معدومة حيث تقر بكتاب واحد كل سنة (أو ما دون ذلك في بعض السنوات)، بينما بلغ 519كتابا في المجر و 920كتابا في إسبانيا[19].

وبالنسبة لعملية الترويج للبحث العلمي – على قلتها – فتواجه صعوبات وعقبات أساسية بسبب ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الإنتاجية وتصور ملحوظ في ممارسة النشاطات الإبتكارية.

ب -معوقات البحث العلمي

بالرغم من قلة إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائر (التي تتم في مؤسسات البحث والتطوير) يبقى الجزء الأكبر منها إن لم نقل كلها غير مكتمل من حيث الوصول إلى حيز الاستثمار، ومرد ذلك إلى طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري ونمط المشروعات التقليدية التي تؤطره والتي تتبنى أساليب إنتاج قليلة للمعرفة بالمعنى الحديث ولا تسهم هي ذاتها في إنتاج المعرفة.

ويمكن تلخيص أهم المعوقات التي تحول دون السير الحسن لمسار البحث العلمي،

ومنه إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري.

أولا– البنية الاقتصادية والاجتماعية والعقلية الجزائرية حائل دون إنتاج المعرفة، وهذه الأخيرة، كثيرا ما ارتبطت في الذهنية الجزائرية بدور حاسم للخبرة الأجنبية.

ثانيا– عدم وجود منهجية واضحة لمسيرة البحث العلمي ليتم الالتزام بها إداريا وعلميا.

ثالثا– عدم وجود نظام مالي واضح وقار خاص بالبحث العلمي والعاملين فيه.

رابعا– الهرمية البيروقراطية المفرطة في مؤسسات البحث العملي، حيث يتجه الولاء في هذه الأخيرة للإدارة بديلا عن الكفاءة العلمية.

خامسا– تخضع المؤسسات العلمية لإستراتيجيات السياسة والصراع على السلطة، وهذا يجد تفسيره في الكون السلطة لا تشجع من المعرفة إلا ما يخدم مصلحتها.

سادسا– نمط اقتصاد الريع كثيرا ما عزز التوجه نحو الاعتماد على الخبرة الأجنبية ما انتهى إلى تهميش الطلب المحلي على المعرفة وبالتالي يغلق المجال لإنتاجها محليا وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي.

سابعا– إن طبيعة البحوث والدراسات على قلتها فهي لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية.

ثامنا– انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي.

خلاصة:

نخلص في الختام إلى حقائق موضوعية كثيرة توحي، بأنه من غير الممكن سد تلك الفجوة القائمة، بل أعتقد أنها في طريقها للاتساع، لأن العلاقة بين اكتساب المعرفة والتنمية الاقتصادية علاقة تكافئية اندماجية، كما أن نهضة المعرفة شرط ضروري للنمو الاقتصادي.

فالمقولات الجديدة لقياس التنمية البشرية المستدامة تشدد على أن الحرية هي الضامن لتنمية البشرية، وأن فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل قد أصبحت اليوم المحدد الرئيس لقياس قدرات الدول في عصر العولمة.

ولن يكون هناك عمل أفضل بدون تربية إضافية تتأسس على قدر أكبر من الثقافة العلمية، فالمطلوب إذا إعادة تربية الإنسان الجزائري ثم إعادة بناؤه تدريجيا .ولا بد أن يصاحب ذلك استقلال المعرفة عن المجال السياسي.

الهوامش:

1- MASAHIRO SAKAMOTO: Le JAPON vers le 21^{e} siècle In Revue FuturiblesN° :23.Mai, Paris 1997.P.P.3.23.

2 - MAHEU RENE: La civilisation de l'universel ED. LAFFONT, Paris, 1991, P.P.25.45 .

3- IBID.P.P.46.48 .

4- HANS REICHENBACH: L'ancienne et la nouvelle logique, ED., HERMANN, Paris, 1999, P.P.15.18 .
5- IBID.P.21 .
6- IBID.P.25.
7- FREDIRICK CONSETH : Qu'est-ce que la logique ?, ED. HERMANN, Paris, 1995.P.31 .
8- JEAN MALOU: Sociologie du Maghreb ED. Plon. Paris, 1990, P.P.78.125 .
9- إبراهيم علي البصري،المؤسسات الاجتماعية في المغرب العربي دار المستقبل، المغرب،1999، ص68.23.
10- المرجع نفسه،ص 86.78.
11- MICHEL BATEU:Le développement inachevé; ED. Libre ; Paris.1990.P.16
12- LOUIS DE BROGLIE : La valeur de la science ED. la BACONNIERE, Paris,1998.P.68.
13- الباهي حسن :إشكالية الثقافة في الوطن العربي دار الحداثة، بيروت، 1991ص.115.
14- نفس المرجع :ص.121.
15- ALAIN EDDINGTON : Nouveaux sentiers de la science HERMANN, Paris, 1996, P.12.,
16- IBID.P.15 .
17- IBID.P.17 .
18- IBID.P.48 .
19- GEORGES JUVET: Conquêtes et Problèmes de la science contemporaine . ED. Gaillimard , Maroc, 2003, P.P.49.88.